واردات آسيا من الخام إيراني تنخفض لأقل مستوى خلال شهرين

أسعار النفط تهبط بعد بيانات ضعيفة للمصانع الآسيوية

تراجعت أسعار النفط أمس الخميس وسط بيانات ضعيفة للناتج الصناعي في الصين واليابان وإنتاج قياسي للخام الأمريكي، لكن الأسواق ظلت مدعومة على نحو جيد نسبيا بفعل تخفيضات المعروض التي تقودها أوبك.

وفي الساعة 0723 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت عند 65.97 دولار للبرميل، منخفضة 42 سنتا بما يعادل 0.6 بالمئة عن إغلاقها السابق.

وسجلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 56.73 دولار للبرميل، بانخفاض 21 سنتا أو 0.4 بالمئة عن أحدث تسوية لها.

تأثرت الأسعار سلبا بتنامي إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي زاد أكثر من مليوني برميل يوميا على مدى العام الأخير ليصل إلى مستوى غير مسبوق يبلغ 12.1 مليون برميل يوميا.

وانكمش نشاط المصانع في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، للشهر الثالث على التوالي في فبراير ، مع تراجع طلبيات التصدير بأسرع وتيرة منذ الأزمة المالية العالمية قبل عشر سنوات، حسبما أظهرته البيانات الرسمية.

وقال جاسبر لولر مدير الأبحاث في لندن كابيتال جروب للوساطة في العقود الآجلة "دليل جديد على تباطؤ في الصين نال من المعنويات حيال المخاطرة."

وفي اليابان، ثاني أكبر اقتصاد آسيوي، سجل إنتاج المصانع أكبر تراجع في عام في يناير مع تأثر المنطقة بأسرها بالتباطؤ الصيني.

أظهرت بيانات تجارية وحكومية أن واردات آسيا من النفط الإيراني انخفضت في يناير كانون الثاني إلى أدنى مستوى لها في شهرين، بعد أن قللت الصين والهند المشتريات واستمر توقف اليابان عن الاستيراد للشهر الثالث.

وأظهرت البيانات التي أعدتها تومسون رويترز أن أكبر أربعة مشترين آسيويين لنفط إيران، وهم الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، استوردوا ما إجماليه 710 آلاف و699 برميلا يوميا في يناير ، بانخفاض 49 بالمئة عن الشهر ذاته من عام 2018.

وقللت العقوبات الأمريكية التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر صادرات إيران النفطية إلى آسيا بشكل حاد، على الرغم من منح واشنطن إعفاءات لثماني دول سمحت لها باستيراد كميات أقل من النفط الإيراني لمدة ستة أشهر.

وواجه المشترون في اليابان وكوريا الجنوبية مشكلات تتعلق بالمدفوعات والشحن أجلت استئناف استيراد النفط الإيراني. وإيران هي رابع أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

وحمّلت اليابان الشهر الماضي أول شحنة نفط إيراني منذ فرض العقوبات، ومن المتوقع أن تصل تلك الشحنة هذا الشهر. وأشارت بيانات من مؤسسة النفط الوطنية الكورية إلى أن كوريا الجنوبية استأنفت استيراد النفط الإيراني في يناير بعد توقف دام أربعة أشهر، لكن الشحنات قلت بنسبة 75 بالمئة مقارنة مع الشهر ذاته من العام الماضي.

«تداول» تجري تغييرات جوهرية على نموالسوق الموازية

خالد الحصان

أعلنت شركة السوق المالية السعودية «تداول» عن إطلاق عدد من التغييرات الجوهرية على نمو السوق الموازية والتي تهدف من خلالها إلى تطوير السوق الموازية وزيادة عدد الشركات المدرجة فيها والسيولة المتداولة.

وتأتي هذه التغييرات التي سيتم تطبيقها خلال الربعين الأول والثاني من هذا العام، ضمن خطة تداول وهيئة السوق المالية لتطوير نمو – السوق الموازية وجعلها منصة جاذبة للشركات التي ترغب بالإدراج فيها بشروط أكثر مرونة.

وتأتي هذه التغييرات بعد مرور عامين على إطلاق نمو – السوق الموازية لدعم الشركات ومنها الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني وتمكينها من الإدراج في السوق المالية بمرونة أكبر.

وتشمل التغييرات في المرحلة الأولى السماح للشركات بالإدراج المباشر في نمو– السوق الموازية من غير عملية اكتتاب، وتحديد آلية انتقال منظمة للشركات من السوق الموازية إلى السوق الرئيسية، إضافة إلى تحويل التقارير المالية من ربع سنوية إلى نصف سنوية، وتحديث آلية الطرح عن طريق تحديث الحد الأدنى للسيولة للإدراج، وتقليل الحد الأدنى للصفقات العادية، وإنشاء مؤشر السوق الموازية ذي الحد الأعلى.

أما التغييرات في المرحلة الثانية فتشمل إدراج صناديق الاستثمار المغلقة المتداولة وصناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس) في السوق الموازية، وتطبيق حدود التذبذب السعري وتخصيص صندوق خاص للبحوث والدراسات التحليلية.

وفي هذا الصدد، قال المهندس خالد بن عبد الله الحصان، المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول): «تأتي هذه التغييرات ضمن خطة تداول الاستراتيجية لتطوير نمو – السوق الموازية وجعلها منصة جاذبة وأكثر مرونة سواء للشركات الراغبة بالإدراج أو للمستثمرين على حد سواء، وذلك بعد مراقبة السوق في العامين السابقين وأخذ آراء كافة المتعاملين فيه».

وأكمل: «وتتزامن هذه التغييرات مع انضمام السوق المالية في المؤشرات العالمية بدءاً بإدراج السوق المالية في مؤشر فوتسي راسل ومؤشر أس آند بي في شهر مارس القادم، يليه الإدراج في مؤشر إم أس سي آي للأسواق الناشئة في شهر مايو، والتي من شأنها تعزيز مكانة السوق المالية بين الأسواق العالمية».

تباطؤ الدخل وارتفاع تكلفة المعيشة يضغطان على المستهلكين بالصين

تباطأ نمو الدخل المتاح للإنفاق في الصين العام الماضي بينما ارتفعت تكلفة المعيشة، مما يسلط الضوء على الضغوط المتزايدة التي يواجهها المستهلكون الصينيون مع فتور الاقتصاد.

وتعتمد بكين على قاعدة المستهلكين الضخمة في البلاد للتخفيف من أثر التباطؤ الاقتصادي الأوسع نطاقا، لكن مع تزايد قتامة الآفاق بدأ الصينيون في الحد من الإنفاق لتقل مشترياتهم من السيارات والأجهزة الإلكترونية والمنزلية.

وأظهرت بيانات نشرها مكتب الإحصاء الوطني أن دخل الفرد المتاح للإنفاق ارتفع بنسبة 6.5 بالمئة العام الماضي إلى 28228 يوانا (4224 دولارا) بما يمثل تباطؤا كبيرا عن وتيرة النمو التي بلغت 7.3 بالمئة في عام 2017. في الوقت ذاته، ارتفع استهلاك الفرد بنسبة 6.2 بالمئة إلى 19853 يوانا، وهو ما يعود بالأساس إلى ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية والمعيشة، فيما حين انخفض الإنفاق على الغذاء والملابس. وجاء ذلك بالمقارنة مع زيادة بلغت 5.4 بالمئة في 2017.

وشكلت تكاليف الرعاية الصحية 8.5 بالمئة من إجمالي الإنفاق العام الماضي، ارتفاعا من 7.9 بالمئة في 2017، بينما شكلت تكاليف المعيشة 23.4 بالمئة.

«نيكي» يهبط مع تلاشي آمال التجارة وتفاقم متاعب المصانع

تراجع المؤشر نيكي الياباني أمس الخميس مع انحسار الآمال في إحراز تقدم بمفاوضات التجارة الأمريكية الصينية وبعد بيانات أظهرت أكبر تراجع في ناتج المصانع اليابانية في عام، مما هبط بأسهم الشركات المرتبطة بالدورة الاقتصادية.

وتفاقمت خسائر الأسهم اليابانية في أواخر المعاملات، مما عزاه المتعاملون إلى قيام المستثمرين بغلق مراكزهم بينما كانوا ينتظرون مزيدا من التفاصيل من القمة الأمريكية–الكورية الشمالية في فيتنام.

وأغلق نيكي منخفضا 0.8 بالمئة ليسجل المؤشر القياسي 21385.16 نقطة.

ونزلت أسهم شركات الآلات وتلك المرتبطة بالدورة الاقتصادية مثل شركات الشحن، لتهبط أسهم فانوك 2.1 بالمئة وطوكيو إلكترون 1.6 بالمئة وكوماتسو 2.6 بالمئة وميتسوي أو.اس.كيه لاينز 1.6 بالمئة.

وانخفض مؤشر قطاع الآلات الكهربائية 1.6 بالمئة وقطاع الشحن البحري 1.5 بالمئة في أداء هو الأسوأ بالسوق يوم الخميس.

وتراجع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.8 بالمئة إلى 1607.66 نقطة.

الين يرتفع والدولار يتماسك مقابل العملات عالية المخاطر

ارتفع الين والفرنك السويسري قليلا أمس الخميس باعتبارهما من عملات الملاذات الآمنة بعد أن أخفقت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بعد قمة استمرت يومين.

كما يضغط الغموض الذي يكتنف التقدم في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين على العملات عالية المخاطر.

وارتفع الفرنك السويسري 0.3 بالمئة مقابل الدولار واليورو إلى 0.9979 للدولار و1.1350 لليورو. وصعد الين الياباني 0.2 بالمئة مقابل الدولار إلى 110.78 ين.

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن قمته مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون لم تسفر عن اتفاق بسبب مطالب بيونجيانج برفع العقوبات التي تقودها واشنطن عليها. وأثارت تلك الأنباء تحولا سريعا نحو الأصول الآمنة.

وتماسك الدولار بشكل عام مقابل العملات عالية المخاطر. واستقر اليورو دون تغير يذكر عند 1.1381 دولار في حين انخفض الدولار الاسترالي 0.1 بالمئة إلى 0.7135 دولار أمريكي.

واحتفظ الجنيه الاسترليني بمكاسبه بعد أن ارتفع إلى أعلى مستوى له في سبعة أشهر مع تزايد التوقعات بانحسار فرص خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق وأنباء أن الانسحاب قد يتأجل. وسجل الاسترليني 1.3295 دولار في أحدث التداولات بانخفاض 0.1 بالمئة. وكان الاسترليني ارتفع إلى 1.3351 دولار خلال الليل وختم الجلسة على ارتفاع نحو نصف بالمئة ليتجاوز بدرجة أكبر متوسط 200 يوم.

توقعات بنمو قوي باقتصاد مصر وانتهاء سياسة التقشف قريباً

توقع تقرير حديث أن تتمكن مصر من تحقيق معدلات نمو قياسية، ربما تفوق التوقعات خلال الفترة المقبلة، وذلك بدعم انخفاض العائد على سندات الخزانة وقرب الانتهاء من السياسات التقشفية التي تتخذها الحكومة.

وأوضح تقرير أصدرته مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس»، أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بدأت أيضا في التراجع مع تسجيل الموازنة العامة للدولة فائضا أوليا للمرة الأولى منذ سنوات عديدة.

وتوقع التقرير انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 75% بحلول 2024، وذلك بفضل خفض فاتورة الأجور بالقطاع العام،

وتابع «يؤكد هذا على رؤيتنا بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون أكبر من معظم التوقعات خلال السنوات القليلة المقبلة». وذكرت كابيتال إيكونوميكس» أن المديونية الضخمة لمصر بالعملة الأجنبية، والتي تمثل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2017 / 2018 تعني أن الوضع المالي للحكومة معرض لحدوث تقلبات في سعر صرف الجنيه.

وأشار التقرير إلى أن الزيادات السريعة في أسعار السلع العالمية ستحدث أيضا مشكلات فيما يتعلق بفاتورة الدعم. وتوقع التقرير أن تؤدي الزيادة بنسبة 10% في أسعار النفط إلى ارتفاع الإنفاق على دعم الوقود في مصر بنحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشادت المؤسسة بنجاح الحكومة المصرية في استعادة الاستقرار للاقتصاد، يشير إلى وجود مخاوف من أن تتعجل الحكومة وتقلل من جهوده، ودعا التقرير إلى القيام بالمزيد وتابع التقرير: «خلال السنوات المقبلة، سينتقل التركيز إلى الجهود الأشد جرأة والمطلوبة لرفع معدل النمو المحتمل لمصر، وتزداد لدينا المخاوف بأن تلك الجهود لن تكون بالقدر المطلوب».

وفي نفس الوقت ووفقاً لنشرة «انتربرايز»، طالب معهد التمويل الدولي الحكومة المصرية بإجراء المزيد من الإصلاحات في إطار البرنامج الذي يجري تنفيذه منذ نوفمبر 2016.

نشاط المصانع الصينية ينكمش لأدنى مستوى في 3 سنوات

انكمشت أنشطة المصانع في الصين إلى أدنى مستوى لها في ثلاث سنوات في فبراير مع هبوط طلبيات التصدير بأسرع وتيرة منذ الأزمة المالية العالمية، مما يسلط الضوء على المشكلات التي تواجه الاقتصاد الصيني بسبب ضعف الطلب في الداخل والخارج.

ومن المرجح أن تعزز تلك المؤشرات السلبية الآراء التي ترى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا يزال مستمرا في فقد قوته الدافعة بعد أن تباطأ معدل النمو العام الماضي إلى أدنى مستوى في نحو 30 عاما.

وعلى الرغم من زيادة الحكومة لمحفزات النشاط الاقتصادي، تتنامى المخاوف من أن تواجه الصين تباطؤا أكثر حدة إذا لم تساهم محادثاتها التجارية مع الولايات المتحدة في تخفيف الضغوط.

وأظهرت بيانات نشرها مكتب الإحصاء الوطني أن مؤشر مديري المشتريات الرسمي انخفض إلى 49.2 في فبراير من 49.5 في يناير ، مما يشير إلى انكماش النشاط للشهر الثالث على التوالي. ويفصل مستوى الخمسين نقطة بين النمو والانكماش.

وتوقع محللون استطلعت رويترز آراءهم أن يستقر مؤشر قطاع الصناعات التحويلية دون تغيير عن قراءة يناير. واتسمت أنشطة المصانع الصينية بالفتور بشكل عام منذ مايو الماضي.

وانكمش إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في فبراير للمرة الأولى منذ يناير 2009 في أوج الأزمة العالمية. وأظهرت تفاصيل نتائج المسح أن المؤشر الفرعي للإنتاج انخفض إلى 49.5 من 50.9 في الشهر السابق.

وانكمشت طلبيات التصدير الجديدة للشهر التاسع على التوالي وبوتيرة أعلى، في أحدث علامة على استمرار تراجع الطلب العالمي. وهبط المؤشر الفرعي إلى 45.2، مسجلا أدنى مستوى له منذ فبراير 2009، مقارنة مع 46.9 في يناير.

لكن إجمالي الطلبيات الجديدة، وهي مؤشر على الأنشطة المستقبلية، عادت إلى النمو مما يشير إلى بعض التحسن في الطلب المحلي. وارتفع المؤشر الفرعي إلى 50.6 من 49.6 في يناير بعد هبوط لشهرين متتاليين.

الذهب قرب أدنى مستوى في أسبوعين

استقرت أسعار الذهب أمس الخميس قرب أدنى مستوياتها في أسبوعين الذي لامسته خلال الجلسة السابقة، مع تعويض الدولار خسائر بعد تصريحات حذرة من الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر نالت من آمال المستثمرين في إنهاء حرب الرسوم الجمركية مع الصين.

وفي الساعة 0530 بتوقيت جرينتش، كان السعر الفوري للذهب وعقود الذهب الأمريكية الآجلة عند 1318.31 دولار و1320.30 دولار للأوقية (الأونصة) على الترتيب، بانخفاض 0.1 بالمئة.

كان معدن الملاذ الآمن نزل إلى أدنى مستوياته منذ 15 فبراير عند 1316.43 دولار للأوقية في الجلسة السابقة وهبط للمرة الأولى في خمسة أشهر.

وأبلغ لايتهايزر الكونجرس أن من السابق لأوانه التكهن بنتيجة محادثات التجارة الجارية مع بكين وأن الولايات المتحدة بحاجة للإبقاء على تهديد فرض الرسوم على السلع الصينية لسنوات حتى إذا أبرم الجانبان اتفاقا.

وقال جون شارما الاقتصادي في البنك الوطني الاسترالي "ثمة عدم تيقن بشأن اتفاق التجارة وبعض (طلب) الملاذ الآمن ذهب إلى الدولار. نال ذلك من الذهب بعض الشيء."

وانتعش مؤشر الدولار، الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل سلة عملات، من أدنى مستوياته في ثلاثة أسابيع.

وزاد البلاديوم 0.1 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 1529.50 دولار ، بعد تراجعه من ذروة 1565.09 دولار للأوقية التي سجلها في وقت سابق من الأسبوع.

وصعد المعدن المستخدم في الحفز الذاتي حوالي 21 بالمئة منذ بداية العام الحالي بفعل تفاقم شح المعروض بالسوق.

ونزلت الفضة 0.1 بالمئة إلى 15.73 دولار للأوقية، في حين انخفض البلاتين 0.4 بالمئة إلى 861.50 دولار، ليهبط عن أعلى مستوياته في أكثر من ثلاثة أشهر 871.94 دولار المسجل خلال الجلسة السابقة.